

تقرير الأمين العام عن إعادة إرساء النظام الدستوري في غينيا - بيساو

أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقراري مجلس الأمن ٢٠٤٨ (٢٠١٢) و ٢١٠٣ (٢٠١٣)، ويغطي التطورات الرئيسية في المجالات السياسي والأمني والاجتماعي والاقتصادي وفي مجال حقوق الإنسان، والعمل الإنساني منذ تقريره الأخير المؤرخ ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣ (S/2013/499).

ثانياً - إعادة إرساء النظام الدستوري واحترامه

ألف - الحالة السياسية

١ - نظرة عامة عن الحالة السياسية في البلد

٢ - ظل التقدم المحرز في تنفيذ خارطة الطريق الانتقالية، ولا سيما المعايير الرئيسية المتعلقة بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، بطيئاً خلال الفترة قيد الاستعراض. وفي ٢٢ آب/أغسطس، وافقت الجمعية الوطنية بالإجماع على تعديل قانون تسجيل الناخبين يتضمن أحكاماً لنظامي تسجيل الناخبين "اليدوي المحسن" و "الرقمي". وينص كل من النظامين على أن تتضمن بطاقة الناخب صورته وبصمة إبهامه ورقمها التسلسلي. وفي اليوم نفسه، أثار أوغوستو منديس، رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية مخاوف بشأن التأخير في بدء عمليات تسجيل الناخبين، في حين نددت حركة المجتمع المدني من أجل السلام والديمقراطية والتنمية بما وصفته بأنه "أساليب المماثلة" التي تمارسها الجهات السياسية الفاعلة بهدف تأجيل الانتخابات من أجل تمديد الفترة الانتقالية.

٣ - وفي ٢٢ آب/أغسطس، وجه روي دوارتي دي باروس رئيس الوزراء الانتقالي رسالة إلى رئيس مجلس النواب يطلب فيها أن تقوم الجمعية الوطنية بمناقشة مشروع قانون العفو



الذي ينص، على النحو المنصوص عليه في الميثاق الانتقالي والاتفاق السياسي الذي اعتمده الجمعية الوطنية في أيار/مايو ٢٠١٣ على العفو عن المسؤولين عن الانقلاب الذي وقع في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وقد أعلن حزب التجديد الاجتماعي وأقسام من الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا وكابو فيردي عن تأييدهم لمشروع قانون العفو. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، وجهت رابطة حقوق الإنسان في غينيا - بيساو رسالة مفتوحة إلى البرلمانيين، حثتهم فيها على رفض اقتراح الحكومة الانتقالية. ولم يحصل مشروع القانون على ٥١ صوتا المطلوبة ورفضته الجمعية الوطنية في ١٠ أيلول/سبتمبر. وأعلن الأمين العام لحزب التجديد الاجتماعي أن حزبه سيعيد تقديم مشروع القانون، وذكر أن العفو هو جزء من "عملية التطبيع" الجارية.

٤ - وفي ٢٨ آب/أغسطس، اجتمع مجلس الوزراء لمناقشة ميزانية الانتخابات وجدولها الزمني. وقام رئيس الوزراء الانتقالي، خلال الجلسة التي كانت مفتوحة لممثلي المنظمات المتعددة الأطراف الموجودة في بيساو، بتكليف فريق عامل باستعراض تقديرات تكاليف العملية الانتخابية وإعداد عمليات محاكاة لنظام التسجيل اليدوي المحسن ونظام التسجيل الرقمي للناخبين. وقام خوزيه راموس هورتا ممثلي الخاص ورئيس الوزراء الانتقالي أيضا بعقد اجتماع للشركاء الدوليين في ٢٨ آب/أغسطس لإبلاغهم بالحاجة الماسة للدعم المالي للعملية الانتخابية من أجل إنهاء عملية الانتقال السياسي بحلول الموعد النهائي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٥ - وفي ٢٩ آب/أغسطس، عقد رئيس الوزراء الانتقالي اجتماعات منفصلة مع الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا وكابو فيردي، وحزب التجديد الاجتماعي، ومنتدى الأحزاب السياسية لمناقشة تقصير بعض الجداول الزمنية في قانون الانتخابات لكي يتسنى إجراء الانتخابات في موعد أقرب إلى الموعد النهائي الانتقالي. وحضر ممثلو الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة تلك الاجتماعات. وأعربت الأحزاب السياسية عن انفتاحها للتوصل إلى اتفاق سياسي على الجداول الزمنية للانتخابات الرئاسية والتشريعية، الذي من شأنه أن يغني عن الحاجة إلى مواصلة استعراض التشريعات الانتخابية.

٦ - وفي ٢ أيلول/سبتمبر، قدم مانويل سيريفو نهامادجو الرئيس الانتقالي ميزانية موحدة نهائية للانتخابات بمبلغ ١٩,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة. وتضمنت الميزانية اعتمادات للتصويت خارج البلد وطريقة التسجيل الرقمي للناخبين بشكل كامل.

٧ - وقام ممثلي الخاص، بناء على طلب الرئيس الانتقالي، بتيسير قيام رئيس الوزراء الانتقالي، مع الممثلين الخاصين للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بعثة لمدة يومين في ١١ و ١٢ أيلول/سبتمبر إلى نيجيريا وكوت ديفوار. وكان الهدف من هذه الزيارة تعبئة الموارد للعملية الانتخابية. وأكد الرئيس غودلاك جوناثان رئيس جمهورية نيجيريا والحسن واتارا رئيس جمهورية كوت ديفوار، وكذلك رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، للوفد أن الجماعة مستعدة لتمويل جزء معقول من الميزانية الانتخابية. كما دعوا سائر المجتمع الدولي لتقديم الدعم. وفي اجتماع عقده الشركاء الدوليون لاحقاً في ١٧ أيلول/سبتمبر، أكد ممثلي الخاص على ضرورة الابتعاد عن "الخلافات" بشأن الميزانية والتركيز بدلاً من ذلك على تعبئة الموارد لتجنب المزيد من التأخير في بدء العملية الانتخابية وتمكين عملية تسجيل الناخبين الحاسمة من البدء في أقرب وقت ممكن.

٨ - وفي سياق الحديث الذي أدلى به الرئيس الانتقالي إلى وسائل الإعلام يوم ٢ تشرين الأول/أكتوبر، لدى عودته إلى البلد، بعد مشاركته في المناقشة العامة للدورة الثامنة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، عزا التأخير في العملية الانتخابية إلى "أصحاب المصالح الخاصة" من بعض أعضاء الحكومة الانتقالية. وذكر أيضاً أنه يعتزم أن يناقش مع هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إمكانية منع شاغلي المناصب من الترشح في الانتخابات.

٩ - وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، حضر ممثلي الخاص اجتماعاً برئاسة رئيس مجلس النواب، بصفته الرئيس الانتقالي بالنيابة، لمناقشة الأعمال التحضيرية للانتخابات. وكان من بين المشاركين أعضاء الحكومة الانتقالية، والمدير العام لمكتب الدعم التقني للانتخابات، وممثلو الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، فضلاً عن أعضاء السلك الدبلوماسي في بيساو. وخلال المناقشات، تم تأكيد التعهدات بالتمويل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (١٣ مليون دولار، منها ٦ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة من نيجيريا) والاتحاد الأوروبي (مليون يورو). وأعلنت الحكومة الانتقالية أنها ستبدأ في الاستعدادات الإدارية لعملية تسجيل الناخبين، ودعت الأحزاب السياسية إلى ترشيح ممثلين لاعتمادهم لدى مكتب الدعم من أجل مراقبة العملية الانتخابية.

١٠ - وقام الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يوم ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، بتوقيع اتفاق منحة بمبلغ مليوني يورو، سستتيح تسديد مساهمة الاتحاد الأوروبي في الصندوق المشترك للتبرعات الانتخابية الذي يديره البرنامج الإنمائي. وتم تخصيص الأموال لتثقيف

الناخبين وإجراء العمليات الانتخابية. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن مكتب رئيس وزراء تيمور - ليشتي عن إنشاء بعثة لدعم العملية الانتخابية في غينيا - بيساو، ولا سيما لمرحلة تسجيل الناخبين. وتم تخصيص مبلغ ٦ ملايين دولار للبعثة، التي ستعمل على تنفيذ ولايتها في تعاون وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو وبالشراكة مع مكتب الدعم التقني للانتخابات. كما قدمت حكومة نيجيريا، بالإضافة إلى مساهمتها بمبلغ ٦ ملايين دولار من خلال الجماعة، ٢٥ مركبة رباعية الدفع و ٢٥ حاسوباً لدعم العملية الانتخابية.

١١ - واجتمعت اللجنة المركزية للحزب الأفريقي لاستقلال غينيا وكابو فيردي في الفترة من ٧ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر من أجل الإعداد لمؤتمر الحزب. وقررت اللجنة أن يعقد مؤتمر الحزب في الفترة من ٧ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر في بلدة كاشيو الواقعة في الشمال الغربي من البلد. وخلال الاجتماع، دعت مجموعة الوحدة والتماسك الداخلي لقدامى أعضاء الحزب التي يتزعمها كارلوس كوريا رئيس الوزراء السابق إلى الفصل القانوني بين منصب الزعيم السياسي للحزب وشاغل منصب رئيس الوزراء. بيد أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذا الاقتراح. وعقدت مؤتمرات تحضيرية لانتخاب المندوبين لدى مؤتمر الحزب يومي ٥ و ٦ تشرين الأول/أكتوبر في ٤٤ قطاعاً إدارياً للحزب. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، قام الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا وكابو فيردي بتعليق المؤتمرات لإجراء تحقيقات في المخالفات التي ادعى بارتكابها في اختيار المندوبين من القطاعات.

١٢ - وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، تلا بوتشي كاندي وزير التجارة السابق في الحكومة المقالة، لأعضاء الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا وكابو فيردي في اجتماع عقد في بلدة غابو الواقعة شرق البلد، رسالة مؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٣ كتبها كارلوس غوميس جونيور بصفته زعيماً للحزب. وفي هذه الرسالة، اشتكى السيد غوميس جونيور من أن قيادة الحزب في بيساو قامت "بتهميشه" وشخصيات بارزة أخرى من الحزب بإبعادهم عن المشاركة في معالجة القضايا الرئيسية، وأنه تم تجاهل رسالة موجهة إلى الحزب لإثارة مسألة الظروف الأمنية لعودته مع المجتمع الدولي. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، أعرب السيد كاندي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو عن قلقه إزاء سلامته الشخصية بعد أن أُبلغ بأن الجيش يبحث عنه.

١٣ - وفي وقت سابق، في ٨ آب/أغسطس، كان السيد غوميس جونيور قد أعلن في مؤتمر صحفي في لشبونة عن خططه للعودة إلى غينيا - بيساو والترشح في الانتخابات الرئاسية المقبلة، وعلى الرغم من أن المتحدث باسم الحكومة الانتقالية رحب برغبة السيد

غوميس جونيور في العودة، فقد أكد أن الدولة ستضمن أمن زعيم الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا وكابو فيردى كما تفعل لكل مواطن، ولكنها لن تتخذ أي ترتيبات أمنية خاصة له. وقد كرر رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة هذا في وقت لاحق.

١٤ - وعقد حزب التجديد الاجتماعي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتماعات في مختلف أنحاء البلد لتعزيز التماسك داخل الحزب وتسهيل الضوء على الحاجة إلى تجنب المواجهة، تحسبا للانتخابات. ويعتبر المراقبون السياسيون أن هذه الاجتماعات وسيلة للاستفادة من الانقسامات داخل الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا وكابو فيردى.

٢ - ملحة عامة عن حالة حقوق الإنسان في البلد

١٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازداد تدهور حالة حقوق الإنسان في البلد، مع زيادة حالات التهريب والتهديد، والقيود المفروضة على حرية التعبير والتجمع. وفي ٢٩ آب/أغسطس، قام أربعة رجال في ملابس مدنية باختطاف تيتو مارسيلينو مورغادو المعروف في الأوساط الفنية باسم "ماستا تيتو"، وهو موسيقي من غينيا - بيساو، وأخذ في سيارة لا تحمل علامات مميزة، وتم الاعتداء عليه وتحذيره بالألوان للبقاء مرة أخرى. وأطلق سراح المغني في وقت لاحق. وكان قد لحن أغنية تسمى لبيان علي أدلى به رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة في آب/أغسطس. وقدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو المساعدة للمغني في الحصول على العلاج الطبي.

١٦ - في ٢٩ آب/أغسطس أيضا، قامت الشرطة القضائية باستجواب لويس فاز مارتيتز، رئيس رابطة حقوق الإنسان في غينيا - بيساو، لعدة ساعات بسبب البيان الصحفي الذي صدر عن الرابطة في ٢٣ آب/أغسطس. وفي البيان، أكدت الرابطة أن المواطنة من غينيا - بيساو، التي أعيدت إلى وطنها من كابو فيردى بعد أن أمضت حكما بالسجن لتهريب المخدرات، كانت على قيد الحياة، خلافا للبيان العلني الذي أدلى به رئيس هيئة الأركان العامة والذي يفيد بأنها قتلت. وقام السيد فاز مارتيتز بناء على طلب دوائر معلومات الدولة بتقديم تلك المواطنة إلى تلك الدوائر يوم ٤ أيلول/سبتمبر. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، قام السيد فاز مارتيتز بإبلاغ مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو بأنه قلق بشأن سلامته الشخصية.

١٧ - وكانت هناك أيضا حوادث تتعلق بالمخاطات الإذاعية في البلد. فقد قامت إذاعة بومبولوم FM بتعليق برامجها طوعا في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر تضامنا مع جوستينو سا الذي استدعت أجهزته الاستخبارات العسكرية واستجوبته في ١٣ و ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر بعد

قيامه في ٤ أيلول/سبتمبر بانتقاد الترقيات في القوات المسلحة خلال برنامج الأحداث الراهنة الذي بثته المحطة.

١٨ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، تعرض مدير محطة الإذاعة الخاصة، راديو جوفيم، للتهديد من قبل الجيش لأنه قام بيث البيان الذي أدلى به رئيس هيئة الأركان العامة في اجتماع داخلي مع أعضاء دوائر معلومات الدولة، والذي تضمن انتقادا شديدا للحكومة الانتقالية ورئيس الوزراء الانتقالي. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر لاديسلو كليمينتي فرنانديز إلباسا، رئيس المجلس الوطني للاتصالات الاجتماعية، بيانا صحفيا يدين وجود "أفراد" (عرّفهم راديو جوفيم بأنهم من "العسكريين") في مقر الإذاعة الوطنية وراديو جوفيم. كما دعا "السلطات" إلى الامتناع عن القيام بأعمال من شأنها أن تعوق الممارسة الفعلية لحرية الصحافة. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، قام العميد دابا نا والنا، الناطق باسم القوات المسلحة، بإبلاغ مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو بأنه لم يرسل أي من الأفراد العسكريين إلى أي محطة إذاعية لتهديد الصحفيين أو ترهيبهم.

١٩ - وفي استجابة لتزايد القلق بشأن حالة حقوق الإنسان في البلد، قام ممثلي الخاص والممثل الخاص لرئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في بيساو بتوقيع رسالة مشتركة مؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر، وجهت إلى الرئيس الانتقالي، تشير إلى استمرار حدوث انتهاكات حقوق الإنسان والإفلات من العقاب في البلد. وأشارت الرسالة أيضا إلى مناخ الخوف المعمم الذي أنشأته الخطب التحريضية، وعمليات الاستجواب والضرب التي تقوم بها قوات الأمن والدفاع، وشددت على ضرورة قيام السلطات الانتقالية بكفالة احترام حقوق المواطنين وحريةهم الأساسية. وأعرب الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي، وسفير الاتحاد الأوروبي ورؤساء بعثة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق عن تأييدهم لهذه الرسالة.

٣ - الجهود الإقليمية والدولية من أجل استعادة النظام الدستوري واحترامه

٢٠ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل ممثلي الخاص العمل مع الشركاء الدوليين في كل من بيساو وعواصم أخرى لكفالة اتباع نهج منسق في الجهود الرامية إلى استعادة النظام الدستوري في البلد، وتعبئة الدعم للعملية الانتقالية. وأجرى مشاورات منتظمة في بيساو وخارج البلد مع الاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والشركاء الثنائيين، بما في ذلك السلطات البرازيلية. واتفقت هذه الجهات المعنية جميعا على ضرورة كفالة إجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن.

٢١ - وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، قامت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بإيفاد بعثة إلى غينيا - بيساو لمدة خمسة أيام، لتقييم البيئة السياسية العامة في مرحلة ما قبل الانتخابات، ولا سيما جدوى إجراء الانتخابات يوم ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر كما كان مقررا في البداية، والظروف الأمنية. والتقت البعثة مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك السلطات الانتقالية ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الدوليين. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت البعثة تقريرها وتوصياتها إلى مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية التي عقدت في داكار. وفي البيان الختامي الصادر عن القمة، قامت هيئة رؤساء الدول والحكومات التابعة للجماعة ببحث السلطات الانتقالية والأحزاب السياسية الأخرى على التعجيل في التحضير لإجراء الانتخابات العامة قبل نهاية عام ٢٠١٣. كما أصدرت توجيهاتها إلى مفوضية الجماعة لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان النجاح في إجراء الانتخابات، ولا سيما عن طريق نشر بعثات لمراقبة الانتخابات وحفظ الأمن.

٢٢ - وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، أصدرت نكوسازانا دلاميني زوما، رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، بيانا أشارت فيه إلى التقدم الكبير الذي أحرز في غينيا - بيساو خلال الأشهر الأخيرة. وناشدت الرئيسة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين الآخرين التعجيل بتقديم الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم اللازم للتمكين من النجاح في تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية وإجرائها ضمن الإطار الزمني المتوخى. كما أكدت على تقدير الاتحاد الأفريقي للجماعة الاقتصادية لجهودها في مساعدة غينيا - بيساو لإكمال المرحلة الانتقالية الحالية بنجاح وتعزيز السلام الدائم والاستقرار والتنمية والديمقراطية في البلد.

٢٣ - وعقد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي اجتماعه الـ ٣٩٧ على مستوى رؤساء الدول والحكومات في ٢٣ أيلول/سبتمبر في نيويورك، الذي اعتمد بعده بيانا صحفيا حول الوضع في غينيا - بيساو. وفي البيان، أثنى المجلس على الجهات الفاعلة في غينيا - بيساو لما أحرزته من تقدم في العملية الانتقالية وشجعها على المثابرة في جهودها الرامية إلى تهيئة الظروف المواتية لإجراء الانتخابات بنجاح في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. كما حث المجلس جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على المساهمة بنشاط في تعبئة الموارد اللازمة لإجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية.

٢٤ - وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، وصل زانانا غوسماو رئيس وزراء تيمور - ليشتي، الذي يشغل أيضا منصب رئيس مجموعة الدول الهشة السبع، إلى بيساو في زيارة للبلد تستغرق ثلاثة أيام. وكان يرافقه وفد من ٢٨ عضوا، بمن فيهم ماري ألكتيري الأمين العام

للجبهة الثورية لتييمور الشرقية المستقلة (فريتيلين) ورئيس الوزراء السابق، وتوماس كابرال وزير الدولة لشؤون اللامركزية الإدارية. ولدى وصولهم، أعلن رئيس الوزراء أن الوفد قد حضر إلى بيساو للتعبير عن تضامن تيمور - ليشتي مع شعب غينيا - بيساو وتقديم الدعم لهذا البلد. وخلال الزيارة، أكد رئيس الوزراء ونظيره التزام حكومتيهما بالعمل معا لمساعدة غينيا - بيساو على الخروج من وضع عدم الاستقرار الحالي. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، عقد برعاية السيد غوسماو اجتماع بين الجهات الفاعلة السياسية والعسكرية والمجتمع المدني في غينيا - بيساو، وقع المشاركون خلاله على اتفاق رمزي للسلام، بعنوان "الالتزام الوطني من أجل السلام واحترام سيادة القانون والمبادئ الديمقراطية". وخلال الاجتماع، أكد السيد غوسماو من جديد التزامه بالضغط على الشركاء الدوليين لمساعدة البلد.

٤ - الجهود المبذولة من أجل عملية انتخابية ديمقراطية

٢٥ - في أعقاب المناقشة المطولة حول طريقة تسجيل الناخبين، قدم البرنامج الإنمائي ومكتب الدعم التقني للانتخابات واللجنة الوطنية للانتخابات الدعم لتقييم جدوى الاضطلاع بالأنشطة ذات الصلة بالانتخابات قبل الموعد المستهدف وهو ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ٢٤ آب/أغسطس، ناقش ممثلي الخاص مع الرئيس الانتقالي خيارَي تسجيل الناخبين اللذين قدمهما خبراء اللجنة ومكتب الدعم. وقد سلط التقييم الذي أجراه خبراء مكتب الدعم التقني للانتخابات واللجنة الوطنية للانتخابات الضوء على الحاجة للحد من الجداول الزمنية القانونية ووقت الشراء لكفالة إجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن من ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٦ - وبعد قيام الرئيس الانتقالي بعرض الميزانية النهائية للانتخابات على الشركاء الدوليين في ٢ أيلول/سبتمبر، تعهدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي وتيمور - ليشتي فوراً بتوفير الأموال أو التبرعات العينية. ولا يزال نقص الموارد المالية يعرقل قدرة اللجنة الوطنية للانتخابات ومكتب الدعم التقني للانتخابات على الشروع في الأنشطة الانتخابية الرئيسية، بما في ذلك تسجيل الناخبين. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت الحكومة الانتقالية أن تسجيل الناخبين سيجري في غينيا - بيساو وفي مناطق الشتات في الفترة من ١ إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر الرئيس الانتقالي مرسوماً بتحديد موعد الانتخابات في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٤.

باء - الحالة الأمنية

٢٧ - لا تزال الحالة الأمنية في البلد هشة وأصبحت متقلبة على نحو متزايد. وأدى تدخل القيادة العسكرية المستمر في الشؤون المدنية إلى الكشف عن هشاشة العلاقات بين المدنيين والعسكريين وإلى تفاقم التوترات التي اشتدت حدتها أصلا من جراء الظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة والتحديات على حرية التعبير.

٢٨ - وقد أعلن رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة في البيان الذي أدلى به أمام المؤتمر الوطني الذي نظّمته القوات المسلحة يومي ١٥ و ١٦ آب/أغسطس، بشأن الأمن والاستخبارات المضادة، وحضره أكثر من ١٠٠ مشارك، بمن فيهم رئيس الوزراء الانتقالي ورئيس مجلس النواب والنائب العام، أنه لن يتخلى عن منصبه إلا إذا وقع رئيس منتخب مرسوما يطالبه بذلك. وحذر من أنه خلال حرب التحرير، لم يكن العرق يشكل قضية وأن استخدام العرق كأداة يمكن أن يؤدي إلى "انفجار". وأتم المجتمع الدولي باستخدام إصلاح قطاع الدفاع كوسيلة للحد من عدد الأعضاء المنتمين إلى مجموعة البالانتين العرقية التي ينتمي إليها في القوات المسلحة. كما حذر من أنه إذا لم تكن الانتخابات منظمة تنظيما جيدا ووقعت فيها مخالفات، فإن هذا من شأنه أن يثير مشاكل في البلد.

٢٩ - وفي ٤ أيلول/سبتمبر، ترأس الرئيس الانتقالي حفلا لترقية ١٨ ضابطا من ضباط الجيش إلى رتبة لواء، بمن فيهم رئيس هيئة الأركان العامة وأربعة ضباط عسكريين آخرين مدرجين حاليا على قائمة مجلس الأمن للممنوعين من السفر. وأعلن الرئيس الانتقالي أن الترقيات لن تشكل عبئا إضافيا على الميزانية العامة للدولة، لأن الذين تجري ترقيتهم يتلقون بالفعل بدلات رتبهم الجديدة. وفي حديثه إلى وسائل الإعلام في تلك المناسبة، كرر رئيس هيئة الأركان العامة التزام القوات المسلحة بأن تبقى خاضعة للسلطة المدنية والمساهمة في هئية بيئة انتخابية سلمية. وفي مؤتمر صحفي نظم في اليوم نفسه، تلا المتحدث باسم القوات المسلحة بيانا باسم رئيس هيئة الأركان العامة، يفيد في جملة أمور، بأن الجيش لن يوفر الأمن للسيد غوميز جونيور، إذا قرر أن يعود إلى البلد. وشدد رئيس هيئة الأركان العامة في البيان أيضا على أنه ينبغي عدم الخشية من إصلاح قطاع الأمن، بل أن ينظر إليه على أنه عملية طبيعية. ودعا إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية لتسليط الضوء على المسؤولين عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات في غينيا - بيساو.

٣٠ - وفي مهرجان نظم في بيساو بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للسلام في ٢١ أيلول/سبتمبر، أشار ممثلي الخاص إلى أن قوات الدفاع والأمن، هي الضامنة للقانون والنظام ولاستقلال البلد وسلامته الإقليمية، وبالتالي فإنه لا ينبغي لها أن تهدد السلام. وأكد

أيضا أن أي انحراف عن هذه المهمة يؤدي إلى تقويض استقلال البلاد وسيادتها. وأضاف أن القوات المسلحة ليس لها الحق في تغيير النظام السياسي للبلد مرارا وتكرارا نظرا لأنه امتياز للشعب من خلال مشاركة جمعيات المجتمع المدني والأحزاب السياسية وغيرها في العمليات السياسية في البلد.

٣١ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، أتم رئيس هيئة الأركان العامة الحكومة الانتقالية بالفساد واستنكر عدم توفر الأموال اللازمة لدوائر معلومات الدولة والقوات المسلحة، وذلك خلال اجتماع مع رئيس الوزراء الانتقالي، ورؤساء وأعضاء دوائر معلومات الدولة في بيساو. كما أتم رئيس الوزراء الانتقالي بأنه ليس قائدا فعالا، وذكر أن الحكومة الانتقالية قد عينت بمساعدة من الجيش. وأشار إلى أنه يمكن تعيين العسكريين في مناصب وزارية لاستعادة النظام. واعترف رئيس هيئة الأركان العامة بأن العسكريين يشاركون في التفاوض مباشرة مع القوارب الأجنبية لصيد الأسماك بشأن منحها تراخيص الصيد، بحجة أن هذا يجري لأن قوات الدفاع تفتقر إلى الموارد الكافية.

٣٢ - وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، قامت مجموعة من الناس بمهاجمة سفارة نيجيريا في بيساو كرد فعل على التقارير التحريضية التي تبثها بعض محطات الإذاعة التي زعمت أن النيجيريين يقومون بخطف الأطفال لقتلهم واستخدام أعضائهم. وقام الحرس الوطني بإطلاق النار في الهواء واستخدم الغاز المسيل للدموع لتفريق الحشد. وفي اليوم نفسه، قتل مواطن نيجيري على يد الغوغاء في حي ماسا كوبرا في بيساو. وأمضى حوالي ٤٠٠ نيجيري من المقيمين في بيساو، بما في ذلك موظفو السفارة النيجيرية، ليلة في معسكر قاعدة بيسالانكا التابعة لبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو. وذكر مفوض شرطة غينيا - بيساو علنا أن مزاعم اختطاف الأطفال غير صحيحة وأن الشرطة لم تتلق تقارير عن وقوع مثل هذه الأفعال.

٣٣ - وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، قام رجال مسلحون بالهجوم على أربعة أحياء في بيساو، وقاموا بالاعتداء بشكل عشوائي على المارة، واقتحام المنازل الخاصة. وأصيب العديد من الأفراد، بما في ذلك أحد نواب الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا وكابو فيردي في البرلمان وموظف وطني لحقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو. وورد أن المهاجمين ادعوا بأن الاعتداءات يجري تنفيذها انتقاما للهجوم على السفارة النيجيرية في ٨ تشرين الأول/أكتوبر.

٣٤ - وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، ذكرت السفارة النيجيرية أن الهجوم على مبانيها كان يستهدف تشويه سمعة نيجيريا، إلا أن البلد سوف يستمر في العمل مع غينيا - بيساو

لدعم العملية الانتقالية. وأعلن النائب العام في اليوم نفسه أن فريق التحقيق سوف يقدم تقريرا عن الحادث العنيف الذي وقع في ٨ تشرين الأول/أكتوبر في غضون ٢٠ يوما.

٣٥ - وعقد فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحقوق الإنسان اجتماعا عاجلا في ٩ تشرين الأول/أكتوبر وأعلن في وقت لاحق عن التزامه بدعم المؤسسات الأمنية والقضائية في إجراء تحقيقات في أي تقارير عن اختطاف الأطفال في البلد. وقد أدانت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي الهجوم ودعوا الحكومة الانتقالية إلى التحقيق فيه بغية تقديم الجناة إلى العدالة.

٣٦ - وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، قام رئيس الوزراء الانتقالي بإبلاغ ممثلي الخاص بأنه تم إلقاء القبض على ١٢ من مواطني غينيا - بيساو يدعى بأهم شاركوا في قتل مواطن نيجيري وأن السلطات الانتقالية تقوم بالتحقيق في القضية، بما في ذلك في مزاعم التحريض التي تقوم بها محطات الإذاعة. وفي اليوم التالي، قام مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو بتذكير السلطات الانتقالية بالتزاماتها باتخاذ جميع التدابير المناسبة لضمان سلامة وأمن المكتب وأفراده.

٣٧ - ووصل رؤساء هيئات أركان الدفاع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من بوركينافاسو وكوت ديفوار ونيجيريا والسنغال إلى بيساو يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر في زيارة استغرقت يومين لمناقشة آخر التطورات الأمنية في غينيا - بيساو مع السلطات الانتقالية والقيادة العسكرية. وعقب الاجتماع، صرح رئيس هيئة أركان الدفاع في كوت ديفوار لوسائل الإعلام بأنه على الرغم من أن الوضع العام في البلد طبيعي، فإن مستوى الأمن قد انخفض منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وأبلغ وسائل الإعلام بأن الوفد سوف ينظر في اتخاذ تدابير ملائمة لمساعدة غينيا - بيساو. وأفاد أيضا بأن رؤساء أركان الدفاع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يرغبون في الإسهام في تحسين البيئة الأمنية في غينيا - بيساو قبل الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة. وفي مؤتمر القمة الاستثنائي للجماعة الذي عقد في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، قامت هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة ببحث مفوضية الجماعة على الإسراع في تنفيذ توصيات لجنة رؤساء أركان الدفاع للجماعة.

٣٨ - وأجري عرض في كومير، بالقرب من بيساو، في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، لمجندي الدفاع ووكالات إنفاذ القوانين، الذين أتموا مؤخرا تدريبهم العسكري الأساسي. وفي هذه المناسبة، دعا رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة العسكريين "لا لحمل السلاح ضد الشعب لأن تلك الأسلحة تم شراؤها بأموال الشعب لخدمة الشعب". وقبل العرض، اشتكى بعض الجنود المتخرجين بأنهم تعرضوا في الفترة الواقعة من ٢٢ إلى ٢٥ تشرين

الأول/أكتوبر، للضرب المبرح، وأجبروا على ممارسة الرياضة البدنية بشكل مبالغ فيه، والحرمان من الطعام والماء. وزعموا أن ثلاثة متدربين قد ماتوا وأصيب عدد آخر نتيجة لسوء المعاملة.

٣٩ - وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، تعرض أورلاندو فيغاس منديس وزير النقل والاتصالات في الحكومة الانتقالية، للضرب على يد مجموعة من الرجال المسلحين في مقر إقامته. وتم إجلاؤه طبيًا إلى داكار يوم ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، بعد التماسه وتلقيه للمساعدة الطبية من عيادة الأمم المتحدة في بيساو.

ثالثاً - الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية

٤٠ - لا تزال الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلد هشة. ولا يزال استمرار انخفاض مستويات تحصيل الإيرادات وتعليق دعم الميزانية من جانب شركاء غينيا - بيساو في التنمية يؤثر سلباً على قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها. وبالإضافة إلى تقلب الأسعار التي تدفع لمزارعي جوز الكاجو وانخفاضها، مما كان له تأثير سلبي على الأمن الغذائي في البلد، فقد ظل المستوى العام لصادرات جوز الكاجو أقل بكثير من المحصول الوفير الذي بلغ ١٦١ ٠٠٠ طن في عام ٢٠١١، نتيجة للعوامل الخارجية غير المواتية، مثل الأزمة المالية العالمية. وانخفضت الإيرادات الداخلية ومساعدة الميزانية بشكل ملحوظ، بالمقارنة مع عام ٢٠١٢. ونتيجة لذلك، تواجه الحكومة الانتقالية صعوبات في دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية في الوقت المحدد.

٤١ - وفي ٢٨ آب/أغسطس، ونظراً لزيادة انعدام الأمن الغذائي، ساهم الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ بمبلغ ٣,٢ مليون دولار لبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وشركائها لتنفيذ أنشطة حساسة زمنياً لدعم المجتمعات الأكثر ضعفاً في مناطق بيومبو وأويو وكينارا، التي كانت الأكثر تضرراً من سوء موسم تصدير الكاجو. وشرع برنامج الأغذية العالمي في تنفيذ أنشطته لتوزيع الأغذية في المناطق الثلاث يوم ٩ أيلول/سبتمبر ضمن إطار عملية الاستجابة الفورية الطارئة التي يضطلع بها في غينيا - بيساو. وما فتئت منظومة الأمم المتحدة أيضاً تقوم بصياغة مقترحات مشتركة لتعبئة أموال إضافية لهذا البلد. وتم حتى الآن، تعبئة ما يقرب من ١٠ مليون دولار، بما في ذلك مساهمة الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، لتنفيذ أنشطة مشتركة في البلد.

٤٢ - وقامت نقابات عمال القطاع الصحي بإبلاغ وسائل الإعلام في ١٨ أيلول/سبتمبر بأنها ستعلق الإضراب الذي كانت تخطط للقيام به في ذلك اليوم حتى ٢١ أيلول/سبتمبر، بعد التوصل إلى اتفاق مع الحكومة الانتقالية لدفع الرواتب المتأخرة لمدة ثلاثة أشهر والإعانات لمدة شهرين. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، بدأ معلمو المدارس الحكومية إضرابا لمدة ٦٠ يوما للمطالبة بدفع كامل المرتبات المتأخرة عن ثمانية أشهر إلى ما يقرب من نصف معلمي المدارس الحكومية، فضلا عن تحسين ظروف العمل. وتزامن الإضراب مع الافتتاح الرسمي للسنة الدراسية في ٢٨ أيلول/سبتمبر، مما أدى إلى المساس بإمكانية انقضاء سنة دراسية عادية للسنة الثالثة على التوالي. وقام رئيس اتحاد طلاب غينيا - بيساو بإدانة الإضراب، ودعا الحكومة الانتقالية إلى التدخل وحذر من العواقب الطويلة الأجل للإضرابات في قطاع التعليم. وأعرب عن أسفه لتصريحات وزير التربية والتعليم في الحكومة الانتقالية بأن المرتبات المتأخرة ليست مسؤوليته ولكنها مسؤولية وزير المالية.

٤٣ - وأشارت وزارة الصحة إلى أنه تم تسجيل ٤٣٥ إصابة بالكوليرا في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، بما في ذلك ٢٨ حالة وفاة. وكانت المناطق المتضررة هي جزر إنفندا، وكوبرت، وأديكيا، في قطاع كاتيو، والمجتمعات المحلية في كايبدو وكالاك في قطاع بيداندا، ومنطقة تومبالي. وقدمت اليونيسف والشركاء الآخرون إمدادات وساعدت السلطات الانتقالية على إنشاء مراكز لعلاج الكوليرا. وقامت منظمة الصحة العالمية، بدعم مالي من المديرية العامة للمعونة الإنسانية والحماية المدنية التابعة للمفوضية الأوروبية بتزويد وزارة الصحة بالأدوية ومجموعات للاختبار السريع للكوليرا للاستجابة لتفشي وباء الكوليرا. وأجريت أيضا حملة وطنية للتوعية بالكوليرا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٤ - وحدثت حالات انقطاع شديدة في المياه والكهرباء في بيساو بسبب إضرابات موظفي الشركة الوطنية للكهرباء والماء لغينيا - بيساو، بسبب التأخر في دفع المرتبات ونظرا لعدم توافر كميات كافية من وقود المولدات. وإلى جانب الآثار الاقتصادية والاجتماعية، فقد أثرت حالات الانقطاع تأثيرا سلبيا في مؤشرات الصحة والرفاه في بيساو.

٤٥ - وقامت بعثة من مصرف التنمية الأفريقي بزيارة بيساو في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ آب/أغسطس لتقييم إمكانية استئناف الدعم للهيكل الأساسية في القطاع الصحي، على أساس كل حالة على حدة، وتمويل خطة الطوارئ الوطنية التي وضعتها اللجنة الوطنية للتخطيط والتنسيق الاستراتيجي المنشأة حديثا.

٤٦ - وما فتئت اللجنة الوطنية منذ إنشائها في ٢٤ تموز/يوليه تعمل على وضع خطة طوارئ وطنية لتلبية الاحتياجات الملحة في مجالات الأمن الغذائي والصحة والتعليم، بالتنسيق

مع مختلف الوزارات وبدعم من الأمم المتحدة. وقدمت الخطة إلى الرئيس الانتقالي وإلى ممثلي الخاص يوم ٥ أيلول/سبتمبر، ووافق عليها مجلس الوزراء في ٢٧ أيلول/سبتمبر. وتقدر ميزانية الخطة بمبلغ ٣٣ مليون دولار، ومن المتوقع أن تتولى الحكومة الانتقالية والشركاء الدوليون تمويلها. وسيخصص مبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار تقريبا لمكافحة الكوليرا، ومبلغ ٧,٨ مليون دولار لتسديد الرواتب المتأخرة لموظفي قطاع التعليم والصحة، و ١٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لأنشطة الأمن الغذائي. وقد تعهدت بعض الجهات المانحة، ولا سيما البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، بالمساهمة في الخطة.

رابعاً - الملاحظات

٤٧ - من الأهمية بمكان أن تظل الحكومة الانتقالية والجهات المعنية الوطنية الأخرى ملتزمة بكفالة إعادة إرساء النظام الدستوري في البلد من خلال إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية سلمية وذات مصداقية. وإنني أشعر بالقلق من أن السلطات الانتقالية لم تحرز تقدماً مطرداً في اتخاذ ما يلزم من تدابير من شأنها أن تسمح بإجراء انتخابات ذات مصداقية لإتمام عملية الانتقال.

٤٨ - وإني أثني على حكومي نيجيريا وتيمور - ليشتي، وعلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي، لاستجابتهما الفورية لنداء الحكومة الانتقالية من أجل تقديم الدعم الانتخابي ولتعهداتها ومساهماتها السخية. وتقع الآن على الحكومة الانتقالية مسؤولية اتخاذ الخطوات اللازمة لإجراء الانتخابات في الوقت المناسب.

٤٩ - ويمكن أن يؤدي أي تأخير لا مبرر له في إنهاء المرحلة الانتقالية إلى زيادة التأثير على الحالة الاجتماعية والاقتصادية الهشة أصلاً. ويؤدي التأخر في دفع الرواتب أو عدم دفعها، والإضرابات المستمرة في قطاع التعليم، فضلاً عن انعدام الخدمات الأساسية والمرافق العامة إلى تفاقم التوترات الاجتماعية في البلد وتوفير أرضية خصبة لتعطيل العملية الانتخابية.

٥٠ - وفي حين أن تنظيم انتخابات ذات مصداقية ينبغي أن يظل أولوية فورية، فإنني أدعو السلطات الانتقالية والمؤسسات الوطنية إلى التركيز أيضاً على العمل معاً لتخفيف حدة التوترات الاجتماعية والمصاعب الإنسانية في الأشهر القادمة لكفالة وجود مناخ سلمي قبل الانتخابات وبعدها. وإني في هذا الصدد، أرحب بموافقة مجلس الوزراء على خطة الطوارئ الوطنية التي وضعتها اللجنة الوطنية للتخطيط والتنسيق الاستراتيجي. وأرحب أيضاً بالتعهدات التي أعلن عنها البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي وأناشد الشركاء الدوليين الآخرين أن يقدموا المساعدة للحكومة الانتقالية في تنفيذ الخطة. وبما أن الحكومة الانتقالية

تسعى من خلال هذه الخطة لتلبية الاحتياجات العاجلة في الأجل القصير في مجال الأمن الغذائي والصحة والتعليم، فإني أشجع جميع أصحاب المصلحة على التطلع أيضا إلى تيسير التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا الحاسمة التي ينبغي تناولها في فترة ما بعد الانتخابات.

٥١ - وإني أشعر بقلق بالغ إزاء الزيادة التي حدثت مؤخرا في انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف في غينيا - بيساو. وإني أشجب مقتل مواطن نيجيري، وضرب وزير النقل والاتصالات في الحكومة الانتقالية، والاعتداء على السكان المدنيين، بما في ذلك أحد أعضاء البرلمان وأحد موظفي الأمم المتحدة، وكذلك على السفارة النيجيرية. وإني أحث الحكومة الانتقالية على إجراء تحقيقات ذات مصداقية وتقديم المسؤولين عن تلك الأفعال إلى العدالة. كما أدعو السلطات الانتقالية للتحقيق في المزاعم الخطيرة حول احتمال تورط أعضاء من القوات المسلحة في هذه الأفعال، بهدف ملاحقة الجناة.

٥٢ - وإني أشجب قيام قوات الأمن بترهيب ممثلي وسائل الإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان والفنانين. فهذه الأفعال التي تحد من حرية التعبير والتجمع، يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على العملية الانتخابية وأن تؤدي إلى تفويض العملية الديمقراطية في البلد. وأكرر ندائي إلى السلطات الانتقالية لتنفيذ توصيات المؤتمر الوطني المعني بالإفلات من العقاب والعدالة وحقوق الإنسان الذي عقد في بيساو في تموز/يوليه. وتشمل هذه التوصيات، في جملة أمور، إنشاء لجنة دولية مستقلة لتقصي الحقائق للنظر في الانتهاكات الجسيمة الماضية لحقوق الإنسان، والتصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، واتخاذ تدابير وطنية لحماية الضحايا والشهود، وإجراء تحقيقات شاملة في أي انتهاك لحقوق الإنسان في المستقبل. وأود أيضا أن أؤكد من جديد على ضرورة قيام أصحاب المصلحة الوطنيين بتنفيذ إجراءات ملموسة لمكافحة الإفلات من العقاب في البلد، وكفالة تقديم المسؤولين عن الاغتيالات السياسية، بما في ذلك تلك التي ارتكبت في عام ٢٠٠٩، وغيرها من الجرائم الخطيرة مثل الأنشطة المتصلة بالاتجار بالمخدرات وانتهاك النظام الدستوري، إلى العدالة.

٥٣ - وأود أن أشير إلى الإعلان الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (القرار ١/٦٧)، الذي اعتمده الجمعية العامة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وفي الإعلان، التزمت الدول الأعضاء بعدم السماح بإفلات المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الخطيرة أو الانتهاكات الجسيمة لقانون حقوق الإنسان من العقاب، وبالتحقيق في هذه الانتهاكات على النحو الواجب وإنزال العقوبات المناسبة. بمرتكبيها.

٥٤ - ويؤدي انعدام الأمن إلى إيجاد جو من الخوف والترهيب بين السكان ولا ييسر تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية. وإني في هذا الصدد، أحث الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تعزيز قدرة بعثة الجماعة في غينيا - بيساو، على النحو الذي أعلنه رؤساء هيئات أركان الدفاع لدول الجماعة في أيار/مايو بمناسبة زيارة العمل التي قاموا بها إلى غينيا - بيساو. وأدعو مجلس الأمن إلى النظر في تقديم الدعم لتعزيز بعثة الجماعة في غينيا - بيساو من أجل كفالة أمن العملية الانتخابية ومساعدة السلطات المنتخبة في المستقبل على توفير الأمن للمؤسسات الوطنية الرئيسية عندما يجري تعزيز القدرات الأمنية الوطنية.

٥٥ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لموظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو ولفريق الأمم المتحدة القطري بقيادة ممثلي الخاص، ولشركاء غينيا - بيساو الإقليميين والدوليين لمساهماتهم في الجهود المبذولة لإعادة إرساء النظام الدستوري وتعزيز بناء السلام في البلد.